

## - رسالة موجزة للشباب العرب: السياسة لماذا؟ -



بقلم: المحامي جريس بولس

إذن الأمم المتطورة والفاعلة والمجتمعات الراقية لم توجد أو تولد هكذا، ولم تجلب نوعاً من شروط التوازن لسكانها وهم منغمسون في البحث عن حلول فردية لهم ولعائلاتهم أو عن هرب من واقعهم في عالم خاص أو افتراضي... بل أصبح لتلك الأمم المتطورة والمجتمعات المتقدمة، بالرغم من كل التناقضات والأمور الناقصة التي تلتصق بها، آلية قابلة للتطور الذاتي وللحياة، لأن سكانها وعوا الحاجة للقيام بعمل منظم ومدرّس عن طريقه يقومون بمعالجة مشاكلهم العامة، أي فهموا وعوا الحاجة للقيام بالعمل السياسي بكل ألوانه دون أن يستأذنوا أحداً... ونحن العرب نبحت بالمقابل عن حلول قطرية أو فردية لمشاكلنا العربية العامة... أزمنا إذن هي اننا نعاني من وهن الإرادة الجمعية أو الجماعية والوعي العام، وانتشار الوعي المزيّف عند قطاع واسع من أصحاب المشكلة، ولذلك نحصد الفشل كأفراد وكمجتمعات في حل أزماتنا ومشاكلنا بصورة جوهريّة جذرية... فهل وصل المغزى؟!

السياسة إذن هي الأمر العام، أي القاسم المشترك بين كل أمورنا الخاصّة كمواطنين... والعمل السياسي إذن يتعلق بكل ما يخص الشأن العام، أي ما يخصنا ويمسنا جميعاً في وقت معاً... وترك العمل السياسي يعني بالشكل المبسط تعليق أمرنا على مشقة الصدقة في أفضل الأحوال، أو لمن قد لا يهمنه من بعيد أو قريب... والأمر هذا معناه هدر حقوقنا ومنعنا من أن نحقق ذاتنا كأفراد، في العالم الأكبر، لأننا نمنع من تحقيق ذاتنا كأمة وكأمة عربية. زيورخ-سويسرا.

الدولية والدول الكبرى، وهل فكرت مرة لماذا تبحث عن الحلول للمشاكل خارج بيئتك ووطنك، سواء عن طريق العمل في الخارج أو بالهجرة أو في عالم من نسج خيالك وخيال اصدقائك؟

الحقيقة هي لو كنا نحن العرب الذين نضع السيارة والطائرة والهاتف النقال وغيرها ونطورها لكانت البيئة الاجتماعية والثقافية والفرص الاقتصادية مختلفة بالضرورة... ولكن ما يجب أن تفهمه هو أن الشعوب التي تمتلك وحدتها وحرّيتها هي التي تجد أفضل وأحسن الفرص للمواطن ليحقق نفسه فيها... قلب المشكلة بالأساس ليست الفروق الفردية بين المواطن في اليابان أو في أوروبا الغربية مثلاً وبين المواطن العربي، أو مشكلة وضعك أنت بالذات... وهذا يعني أن زيداً أو محمداً أو جريساً أو عائشة ربما يجدون الحلول لمشاكلهم الفردية بشكل معين أو بآخر، ولكن من أين للباقي من اخواتهم واخوانهم أن يصلوا إلى مثل هذه الحلول؟!

وإذا ضربنا مثلاً على سبيل المثال لا الحصر هو الولايات المتحدة الأمريكية فسوف نلقى أنها قدمت ست مائة ألف قتيل في القرن التاسع عشر لكي تحمي نفسها وتمنع تفككها إلى دويلات، وهو أبهظ ثمن ضحّت به الولايات المتحدة في أي حرب قد دخلتها في تاريخها... فهل تفكرون أنها كانت ممكن أن تكون قوة عظمى كما هي اليوم لو قبل مواطنوها أن يجلسوا أو يهاجروا وبلادهم تتفتت وتقسّم، أو لو بقيت ترزح تحت احتلال بريطانيا قبلها؟! (ونأتي بهذا الأمر على أمريكا من دون أن ننسى الطريقة التي نشأت فيها كجسم احتلالي استيطانيّ قام على استعباد الناس ونهب الأرض).

إذا كنت ممن يشعر أنّ فلسطين والعراق والجزائر والباقورة الأردنية ومزارع شبعاً وباقي الأراضي المحتلة العربية تقع كلها على كوكب الزهرة، وإذا كنت في الآن عينه ممن يودون متابعة تفاصيل أخبار آخر سيارة أمريكية حديثة أو مباراة كرة قدم في الصين أو فضيحة في حياة أحد الممثلين أو المغنيين أو مسابقة غنائية أو آخر صرعة في عالم الأزياء عبر الأقمار الصناعية أو تقليعة في عالم الهاتف النقال والأجهزة الإلكترونية، وإذا كنت ممن يؤمن أن النضال ضد الظلم والاستبداد ومن أجل وحدة الأمة العربية مجرد تفاهات وخيالات لا فائدة منها ولا طائل، وإذا كنت ممن يفكر أن الشيء المهم هو أن يمضي الإنسان على الهامش لكي يؤمن حاجاته بأية طريقة ممكنة وأن يسعى الإنسان في حياته كفيديو كليب دونما حاجة للتفكير بما يوجب الرأس ويؤدي للمشاكل، فيا ريت لو تعطيان لنفسكما دقيقة أو دقيقتين من وقتكما يا أخي، إذا كنتم من هذه الفرقة الأخذة في الازدياد عدداً في الوطن العربي الكبير، لأمر جلي لكما ومهم، بعده تفعلان ما تشاءان.

هل مرة أعنت في التفكير: لماذا يحصد من يقوم بحمل نفس مؤهلاتك في الولايات المتحدة كمثل عشرة أضعاف راتبك على الأقل بعد أن يتخرج من دراسته، هذا إذا وجدت عملاً أصلاً! وفكر أيضاً، لماذا يأتينا كم هائل من الاختراعات والابتكارات التكنولوجية والصناعية والمنتجات الثقافية والترفيهية الجديدة، التي يصح استعمالنا لها واستهلاكنا لها ضرورة اجتماعية كي لا يبقى أقل شأننا من غيرنا، من حفنة معلومة من الشركات

## تحرر المرأة: ثورة اقتصادية

بقلم: البروفيسور حسني فاروق الزعبي

في القيمة الإنسانية والاجتماعية لهذه المساواة. لكن، ما لم يكن متوقفاً في تلك الحقبة، هو ما أحدثته هذه المساواة من ثورة اقتصادية. إن هذه الخطوة نحو تحرر المرأة أنتجت نمواً اقتصادياً منعه التمييز ضدها فكانت المساواة بمثابة محرك دافع للثورة الصناعية. أما اليوم، وفي العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، وما زالت المساواة بين المرأة والرجل مغيبية في العديد من الدول، وكثيرة هي الأقليات التي تعاني من التمييز، ويعجّ عالمنا باللاجئين الذين يفتقرون لأبسط الحقوق، يجب أن نوقف جميعاً أن تحقيق المساواة يحمل في طياته أكثر من إنجاز أخلاقي.

أعود لصديقاتي لأقول للصديقة \*، إن العلوم الاقتصادية كسائر العلوم الاجتماعية ليست بقيمة، وأني لها أن تكون. فهي تربط الأسباب بالنتائج وتحرر البحث العلمي من الأحكام القيميّة المسبقة. ففي البحث الذي سقته أعلاه كانت المساواة، المتمثلة بسن قانون حقوق الملكية للنساء المتزوجات، عبارة عن صدمة للسوق لا أكثر فحسناً تأثيرها متجدرين من قيمتها. النتائج التي خلص إليها البحث حول تبعات المساواة على التنمية والتطور، كانت نتائج موضوعية. فأهمية المساواة لم تكن مطروحة كعامل إيجابى مفهوم ضمناً في سيرورة التنمية، وإنما خلص إليها البحث بدون فرضها نظرياً. إن افتراض حتمية وجود ما نراه كقيم أخلاقية جزءاً من الواقع قد يشوّه ويحرّف فهمنا للواقع. فلو انطلقنا من أهمية المساواة في فهم العلاقات الاقتصادية التي نتجت عن سن قانون المساواة في حق الملكية، سيكون ذلك بمثابة افتراض لما قد يكون نتيجة (وهذا بحد ذاته إشكالي) ومن ناحية أخرى سيحد من فهمنا للواقع، إذ أنه يلغى إمكانية اكتشافنا لوجود رؤى مغايرة لقناعاتنا. إلا أننا، ورغم ذلك، نحدد القيم التي نود أن نعيش بحسبها. فكون الاقتصاد علماً محايداً قيمياً، لا يمنع من وجود القيمة كجزء من غايات عليا والتي من خلال السعي لتحقيقها تُشقق السلوكيات. وللصديقة \*س أقول إن العلوم لم تتشعب، إلا لتجد الحقيقة فتعود لتتحد. حاولت في مقالي هذا أن أخص دراسة أمضى فيها بضع سنين. تجلت من خلالها أهمية وتبعات المساواة على التنمية والتطور، فقد شكل تشريع قانون حقوق الملكية للنساء المتزوجات ركناً من أركان الثورة الصناعية وتطور تلك المجتمعات. ولكن ماذا عن أسباب التشريع؟ وما هي الآلية التي أدت إلى سنه في فترة لم تكن تمتلك المرأة فيها حق الانتخاب؟ هل كان هل كان الدافع أخلاقياً، إيماناً بحق المرأة، أم أنه كان نفعياً بحثاً؟ أسئلة لا تقل أهمية لفهم أعمق ماهية التنمية والتطور من جهة وفهم تحرر المرأة من جهة أخرى. أسئلة، لو سنحت لي الفرصة لأجالس صديقاتي، لفجرت سجلاً بيننا. سجلاً يتأرجح بين فكرة تتمحور حول ما \*حققتة، المرأة وأخرى تقابلها تستذكر أن الرجل قد \*أعطى، وبين هذه وتلك تاريخ من الظلم والهيمنة. هي جلسة لن تدوم أكثر من بضع دقائق، يسودها مرة أخرى، سوء الفهم أكثر من الفهم والرفض أكثر من القبول، وتنتهي بنظرات ترافقني لتبقيني يقظاً حتى إدراك جديد.

\* أستاذ للاقتصاد في جامعة موسكو للاقتصاد الحديث The New Economic School، ومحاضر مرافق في المجلة الاقتصادية Macroeconomic Dynamics الموقع الخاص: hosnyzoabi.weebly.com

ستؤدي إلى انحياز في الاستثمار في الممتلكات غير المنقولة كالأراضي والعقارات على المستوى الكلي.

لم يكن لهذا الانحياز أثر اقتصادي ملموس قبل الثورة الصناعية، إذ كان الاقتصاد مبنياً على الزراعة التي تحتاج إلى الأرض وإلى الأيدي العاملة بالأساس. إلا أنه مع بداية الثورة الصناعية وصعودها زادت الحاجة إلى الثروات وخصوصاً المادية منها كالنقود والودائع المصرفية لتنتقل بصورة قروض إلى شركات كبرى احتاجت هذه الثروات لاستثمارها في قطاع النسيج على سبيل المثال وفي مشاريع عملاقة أخرى كسكك الحديد والانفاق وغيرها. لقد زادت الثورة الصناعية من أهمية الأسواق المالية إلى حد كبير، وبالتالي زادت الحاجة إلى نجاعة هذه الأسواق. إزاء هذا التطور أضحت الممتلكات المنقولة وخاصة الودائع المصرفية ركناً من أركان الإنتاج، وأدى تفضيل قطاع كبير من المجتمع الأموال غير المنقولة، إلى عدم تطور سوق الأسهم والقروض التي يحتاجها قطاع المشاريع الأخذ بالتوسع ما بعد الثورة الصناعية. أي أنه كان لتشويه الاستثمارات في الأسواق المالية -إخراج النساء منها كقطاع مستفيد ومستثمر- إسقاطات على القطاعات الإنتاجية والتي أدت إلى خسارة اقتصادية على مستوى الدولة. فبحسب هذه النظرية، أدى التطور الاقتصادي تلقائياً إلى زيادة أهمية دور المرأة في الناتج العام، مما أدى إلى زيادة التكلفة الاقتصادية للتمييز ضدها.

من هنا فإن قانون الملكية للنساء المتزوجات، الذي ساوى بين الزوج والزوجة في حقوق الامتلاك والتصرف بكل أنواع الممتلكات، قد أبطل الحاجة إلى تجنب حيازة ممتلكات منقولة كالنقود والودائع المصرفية خشية أن تصادر من قبل الزوج، وعليه توقعنا أن يكون هذا التشريع قد أدى إلى:

1. زيادة بالممتلكات المنقولة
  2. زيادة الودائع المصرفية من قبل الأزواج مما سيؤدي إلى زيادة في القروض المصرفية من جهة وخفض الفائدة المصرفية من جهة أخرى.
  3. نمو في القطاع الصناعي حيث أن خفض نسبة الفائدة تقلل من تكاليف الاستثمار في بناء المصانع، مد سكك الحديد وشق الأنفاق وغيرها من المشاريع الإنتاجية والتي تحتاج إلى رأس مال كبير.
- متسقا مع هذه التنبؤات، فإن دراسة المعطيات أظهرت أنه كان لقانون المساواة تأثيراً مباشراً على حيازة الأسر للممتلكات المنقولة إذ زادت نسبتها ب7.5% - من مجمل الممتلكات. هذا التحول في الممتلكات لم يقتصر على الملابس والمجوهرات، وإنما انعكس في تطور القطاع المالي، حيث أدى هذا التشريع فعلياً إلى زيادة في المدخرات، وبالتالي إلى زيادة في القروض بنسبة 30% وإلى خفض الفائدة المصرفية بنسبة 10%. وأما بالنسبة إلى القطاعات الإنتاجية فقد أظهرت المعطيات بأن تلك المساواة سرّعت في التحول من الزراعة إلى الصناعة، إذ ترك الكثير من المزارعين الأرض والتحقوا بالمصانع. فخلال 20 سنة كان هناك نمو بنسبة 10% في نسبة الوظائف في القطاع الصناعي المرتبطة حصرياً بقانون الملكية.
- على أعتاب اليوم العالمي للمرأة، من المجدي أن نقف لحظةً ونحصى نتائج التمييز وتحقيق بعض من المساواة والتي حصلت عليها المرأة في دول دون غيرها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إنه لمن الصعب المغالاة

جلست مرة مع بعض الصديقات نتجاذب أطراف الحديث في جلسة، حاول كل منا أن يغنيها بجانب مما درس وفهم. هن نساء قديرات قررن أن يجاربن الظلم والهيمنة على أشكالهما. لم يكن لهذه الجلسة أن تدوم أكثر من بضع دقائق إذ سادها سوء الفهم أكثر من الفهم والرفض أكثر من القبول. حاولنا فيها أن نتحاور إلا أننا سرعان ما أدركنا أن ليس هناك متسع للحوار، وكأنّ اللغة العربية، على غناها، عجزت عن جسور هوة بنتها العلوم، فقد تبيننا فكرياً مختلفين تحولاً إلى لغتين لم يجد الوفاق مكاناً له بينهما. فكر تبين، لم ير غير القيم الأخلاقية غايةً علياً وعلى ضوئها شرع بتفسير الواقع، وأخر تبينته، فسره متجرداً منها. حاولت الصديقة \* «و بلطافة أن تجسر تلك الهوة بقولها \* لكن الاقتصاد ليس علماً قيمياً! «وأما الصديقة \*س فلم تنطق بكلمة واكتفت بنظرات بغيث ترافقني لتذكرني أن العلوم قد تشعبت فأفقدنا تشعبها الجوار. كان ذلك قبل حوالي تسع سنوات.

للك النساء ولما يمثلن من فكر أخص اليوم هذا المقال. في بحث أجريته مع زملاء لي لدراسة تبعات المساواة على التنمية والتطور، وجدنا أن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر شرّعت بريطانيا ودول أخرى ممن تبنت القانون الإنجليزي كالولايات المتحدة وأستراليا وكندا عدة قوانين منحت المرأة المتزوجة مساواة كاملة في حق الملكية، توجت هذه القوانين بقانون حقوق الملكية للنساء المتزوجات. كانت تلك خطوة هامة نحو تحرر المرأة والسعي لتحقيق المساواة. وقد وُصف هذا التطور كتطور تاريخي، عبّر عنه عضو البرلمان راسل جورني خلال نقاشه في مجلس العموم البريطاني بقوله \* «إننا الآن، ولأول مرة في تاريخنا، بصدد اقتراح قانون يعطي حماية قانونية لممتلكات نصف المواطنين المتزوجين في هذه البلاد. حتى هذه اللحظة لم تكن ممتلكات الزوجة تحظى بحماية بموجب القانون» (14 نيسان 1870 - تحرير الترجمة).

خضعت النساء المتزوجات في تلك الدول قبل هذه القوانين، لمبدأ قانوني يدعى الماوى (Coverture) والذي فرق بين الزوج والزوجة في حق الملكية، وذلك حسب نوع الممتلكات. إذ ساوى بينهما فقط في حق امتلاك الممتلكات غير المنقولة كالأراضي والعقارات بخلاف الممتلكات المنقولة أو الخاصة، وهي حرفياً كل ما يمكن نقله كالثياب والمجوهرات والماشية والنقود والأصول والأسهم والسندات المالية، والتي ميّز فيها القانون بين الزوج والزوجة، ومنح الزوج الحق المطلق في التصرف بهذه الممتلكات بغض النظر عن مصدرها إذ اعتبرت ملكاً حصرياً للزوج حتى وإن كانت ملكاً للزوجة ما قبل الزواج أو هدية من أهلها بعد الزواج. قانون الممتلكات ألغى عملياً هذا الامتياز للرجل، وساوى بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بحق الامتلاك والتصرف بكل أنواع الممتلكات.

بحسب تصورنا النظري، كان لهذا التمييز أن يشوّه الاستثمارات في سوق المال، إذ ردع النساء العزابات عن حيازة ممتلكات منقولة كالسندات المالية والنقود، حتى وإن أتت بعائدات كبيرة، لأنها لن تجلب لهن أي قدرة اقتصادية إذا ما اخترن الزواج. وماذا عن الآباء؟ تخيلوا أباً يريد إهداء أو توريث ابنته بعضاً من ممتلكاته. أي نوع من الممتلكات سيختار؟ وبالتالي أي نوع من الممتلكات سيختار هو نفسه أن يملك؟ من الواضح أن هذه الوضعية القانونية